والقطاع في شكل ندوات، عقدت بمعدّل اثنتين، على الأقل، يومياً. وكان بعضها تعبيراً عن تأييد الداعين والمحاضرين والمشاركين فيها لعملية السلام. ومثّل بعضها الآخر مناظرات شارك فيها مؤيدون ومعارضون. وخلّفت الندوات، عموماً، انطباعاً بتصاعد موجة التأييد لعملية السلام بشكل قوي وملحوظ في أعقاب عودة الوفد الفلسطيني الى البلاد؛ في حين كشفت عن تطوّر حقيقي في أساليب الحوار والتعبير عن الرأي برز واضحاً في ندوة مشتركة جمعت بين رئيس الهيئة الاستشارية للوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني، وأبرز مؤيدي الجبهة الشعبية، د. رياض المالكي، وكانت نموذجاً لمناظرة سياسية من عهد مؤتمر مدريد. عقّب عليها مراقب بقوله «هناك [دائماً] مكان للجميع في السياسة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٤/١١/١٩٩١).

وعكس استفتاء شعبي أجرته اسبوعية «المرايا»، وشمل ٩٢٠ مواطناً، صورة أخرى لتطوّر الرأي العام في الضفة والقطاع والموقف من عملية السلام. فأيّد ٦٦,٦ بالمئة ممّن أُجري استفتاؤهم، عملية السلام. وقال ٣٣,٤ بالمئة «لا» للمشاركة فيها. وجاءت محصلة الاستفتاء طبقاً للتفضيل التالي (**الحياة**، ٩/١١/١٩٩١):

○ أيّد ١٥,١ بالمئة مؤتمر مدريد «لأنه السبيل الوحيد للسلام»؛ و١٠,٩ بالمئة «خوفاً من سلب المزيد من الاراضي» العربية؛ و٣٨,٤ لأنه «قد يتمخّض عن حل مرحلي»؛ و٢,٦ «لأن الانتفاضة فشلت في تحقيق الاهداف المرجوّة منها»؛ و٨,٣ لأن المؤتمر قد يساعد على الخروج من الأزمة الاقتصادية في المناطق المحتلة؛ و٧,٣ للأسباب السابقة مجتمعة. أمّا المعارضون، فأظهروا المواقف التالية: ٣٣,٨ بالمئة عارضوا المؤتمر «لأن موازين القوى في غير صالحنا»؛ و٧,١ لأنه «لا يحقّق أماني شعبنا»؛ و٥,٥ لأن المشاركين فيه «ليسوا القيادة الشرعية»؛ و١٠ بالمئة لأنهم لا يتوقّعون ان يخرج المؤتمر بحلول عملية؛ و٢٤,٧ اعتبروا حضور المؤتمر بداية «لتنازلات عن الثوابت» الفلسطينية؛ و١٥,٣ أكدوا ان الانتفاضة لم تفشل، و٣,٢ عارضوا حضور المؤتمر لجميع الأسباب المشار اليها.

وتعزّزت هذه التحوّلات بنتائج عمليتين انتخابيتين أُجريتا في كل من الخليل وغزة. فقد حقّقت «الكتلة الوطنية» لانتخابات رابطة الخليل فوزاً ساحقاً على «الكتلة المستقلة» المنافسة في انتخابات مجلس الرابطة، وفازت برئاسة مجلس الرابطة وبسبعة مقاعد أخرى في المجلس من أصل تسعة مقاعد؛ وحصلت الكتلة المنافسة على مقعد واحد فقط. أُجريت الانتخابات على مرحلتين، انتهت الاولى باعلان فوز احمد التميمي برئاسة مجلس الرابطة حيث حصل على ٦٦٥ صوتاً مقابل ٥٦٦ لمنافسه د. أديب القيسي. أمّا المرحلة الثانية، فانتهت بفوز عدنان صلاح (٧٣٠ صوتاً)، ورفعت طهبوب (٦٩٤)؛ ود. سفيان سلطان (٦٨١)، والمحامي سليمان ابو سنينة (٦٧٥)؛ ود. حجازي ابو ميزر (٦٥٥)، وعبدالقادر جبارين (٦٢٥)، والمهندس ابراهيم عمرو (٦١٦)، وجميعهم من الكتلة الوطنية، واحمد بصيله (٥٨٨ صوتاً) من الكتلة المستقلة التي ضمّت د. أديب القيسي وعدداً من أنصار «حماس» (**القدس العربي**، لندن، ٢٥/١١/١٩٩١).

أمّا في غزة، فقد أُجريت الانتخابات لغرفة التجارة والصناعة والزراعة، وهي الأولى منذ ٢٤ عاماً. وقد حصلت «الكتلة الوطنية» بنتيجتها على ١٣ مقعداً، وجميعهم من مؤيدي مؤتمر السلام. وحصلت «حماس»، التي تعارض المؤتمر، على ثلاثة مقاعد فقط. وفسّر مراقبون انتصار الكتلة الوطنية بأنه «هدية قدّمها الشعب الفلسطيني الى قيادته [م.ت.ف.] ووفده الى مدريد. وقال المحامي، فايز ابو رحمة، ان آراء التجّار عكست «توجّهاً عاماً لدى الشعب الفلسطيني الذي اندفع في تأييده للسلام». بالمقابل، اعتبر د. محمود الزهار المقرّب من الحركة الأصولية ما قيل عن النتائج «مبالغة لتسويق الاستسلام». يذكر ان الاسلاميين، في غزة، كانوا حقّقوا، في وقت سابق، نجاحات في نقابتي المحاسبين والصيادلة، لكنهم فشلوا في نقابات أخرى (**الحياة**، ١١/١١/١٩٩١).

خطوة نوعية

توقّع مراقبون ان يواجه الوفد الفلسطيني، بعد عودته الى البلاد، بعض «الحقائق الصعبة». اذ يعود مباشرة الى مواجهة واقع احتلال قائم، لم